

# تحرك عاجل

## السجن لناشط حقوقي بعد محاكمة غير عادلة

الناشط في مجال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية الدكتور عبد الرحمن حامد، عضو مؤسس في الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية حكم عليه، بالسجن تسع سنوات يعقبها حظر على سفره لمدة تسع سنوات أخرى. وهو سجين رأي.

الدكتور عبد الرحمن حامد، 53 عاماً، عضو مؤسس في منظمة مستقلة لحقوق الإنسان (الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية "حسم")، وأول رئيس لها، وحكم عليه في 13 أكتوبر/ تشرين الأول بالسجن تسع سنوات يعقبها حظر السفر لمدة تسع سنوات، وغرامة مالية قدرها 50 ألف ريال سعودي (حوالي 13,300 دولار أمريكي) من قبل المحكمة الجنائية المتخصصة. وكان قد أدين بارتكاب جرائم من بينها التحريض ضد النظام العام ونشر الفوضى من خلال المشاركة في صياغة ونشر بيان يدعو إلى المظاهرات وعدم احترام السلطات القضائية والمشاركة في تأسيس منظمة غير مرخصة (المفهوم أنها الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية).

وكان الدكتور عبد الرحمن حامد قد اعتقل في 17 أبريل/ نيسان 2014 عندما اتبع التعليمات التي تلقاها عبر الهاتف للذهاب إلى إدارة البحث الجنائي في بريدة في المنطقة الوسطى من القصيم. وقال انه ذهب إلى هناك، ومعه ابنه، بعد صلاة العصر، وتم اعتقاله على الفور. وكان قبل أيام، قد وقع هو ونشطاء آخرون على بيان يدعو لمحاكمة وزير الداخلية " لسياسته في قمع الحريات العامة". وقد بدأت محاكمة الدكتور حامد أمام المحكمة الجنائية المتخصصة في أوائل يوليو/ تموز 2014.

و في البداية احتجز بمعزل عن العالم الخارجي ، ولم يسمح له بالزيارات العائلية إلا بعد أن أضرب عن الطعام احتجاجاً على احتجازه بشكل غير عادل. كما لم يقدم له سوى علاج متقطع من مرض السكري الذي يشكو منه، والذي يتطلب علاجاً طبياً يومياً. وهو معتقل الآن في سجن القصيم في بريدة.

تأسست الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية في 2009. والدكتور عبدالرحمن الحامد هو تاسع عضو من أعضائها المؤسسين يتم إرساله إلى السجن منذ 2012. يرجى الكتابة فوراً باللغة الإنجليزية أو العربية أو اللغة الخاصة بكم:

- لمطالبة السلطات بالإفراج الفوري غير المشروط عن الدكتور عبد الرحمن الحامد حيث أنه سجين رأي اعتقل لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع؛
- لحثها على ضمان إلغاء الحكم الصادر على الدكتور عبدالرحمن الحامد وإلغاء إدانته؛
- لحثها على التأكد من أنه يتم توفير تواصله بشكل منتظم مع عائلته وحصوله على أي علاج طبي قد يحتاجه.

الملك ورئيس الوزراء

سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرمين الشريفين

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: (عن طريق وزارة الداخلية)

3125 403 11 966+ (يرجى مواصلة المحاولة)

تويتر: KingSalman

## صيغة المخاطبة: صاحب الجلالة

وزير الداخلية  
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود  
وزير الداخلية  
وزارة الداخلية، ص. 2933، طريق المطار،  
الرياض 11134 المملكة العربية السعودية  
فاكس: +966 11 403 3125 (يرجى مواصلة المحاولة)  
صيغة المخاطبة: صاحب السمو

ونسخ إلى:  
رئيس لجنة حقوق الإنسان  
بندر محمد عبد الله العيبان  
لجنة حقوق الإنسان  
ص.ب 58889، الرياض 11515  
طريق الملك فهد  
مبنى رقم 3، الرياض  
المملكة العربية السعودية  
فاكس: + 966 11 418 5101  
البريد الإلكتروني: info@hrc.gov.sa

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:  
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة  
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا هو التحديث الأول للتحرك  
العاجل 14/102. لمزيد من المعلومات: <https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/010/2014/en/>

# تحرك عاجل

## السجن لناشط حقوقي بعد محاكمة غير عادلة معلومات إضافية

منذ 2012، تضطهد السلطات السعودية نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومن بينهم " أعضاء الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية"، مع الإفلات التام لمضطهديهم من العقاب، وذلك باستخدام كل من المحاكم والوسائل الخارجة عن نطاق القانون مثل فرض الحظر على السفر.

الدكتور عبد الله الحامد أخو الدكتور عبدالرحمن الحامد والدكتور محمد القحطاني وهو أحد المشاركين الآخرين في تأسيس الجمعية قد حكم عليهما في 9 مارس/ آذار 2013 بالسجن لمدة 10 أعوام لأولهما و11 عاماً للثاني، على أن تتبع فترة السجن فترة مساوية من حظر السفر لكل منهما . وكانا قد أدينا في قائمة الجرائم، مثل " نقض البيعة وعصيان ولي الأمر"، و" التشكيك في نزاهة المسؤولين"، و" السعي لزعزعة الأمن وإثارة الفوضى من خلال الدعوة لتظاهرات"، و" الإدلاء بمعلومات كاذبة لمجموعات أجنبية"، و" مخالفة المادة 6 من قانون تكنولوجيا المعلومات" و" تشكيل منظمة غير مرخصة" ( المفهوم أنها " الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية" "حسم") انظر المزيد من المعلومات عن التحرك العاجل 257/12 :

(<http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/010/2013/en/>). كما أمرت المحكمة بحل " الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية"، ومصادرة ممتلكاتها وإغلاق حساباتها على وسائل الاعلام الاجتماعية. ومنذ فبراير/ شباط 2014، استخدمت السلطات القانون الجديد لمكافحة الإرهاب لمواصلة استهداف نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السلميين. شهد ما لا يقل عن اثنين من أعضاء " الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية" إعادة محاكمتهم بموجب القانون الجديد لمكافحة الإرهاب أمام " المحكمة الجنائية المتخصصة"، وهي محكمة خاصة بقضايا الأمن ومكافحة الإرهاب وولايتها القضائية وإجراءاتها غير محددة، وذلك على الرغم من مرور سنوات على صدور أحكام عليهما وأثناء أدائهما لمدة العقوبة على نفس الاتهامات بموجب قوانين أخرى أو عن طريق محاكم الأخرى. كما تم جلب ثلاثة أعضاء آخرين في " الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية" للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية المتخصصة بعد أن تم إقرار القانون الجديد لمكافحة الإرهاب، بمن في ذلك الدكتور عبدالرحمن الحامد.

كما تمت مضايقة عدد من نشطاء حقوق الإنسان المستقلين والمعارضين من قبل السلطات السعودية. فقد اعتقلت المحامي وليد أبو الخير، أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، في 15 أبريل/ نيسان 2014 بعد جلسة استماع أمام " المحكمة الجنائية المتخصصة". وهو يقضي الآن حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً، على أن يتبعها حظر السفر لمدة 15 عاماً أخرى مع دفع غرامة مالية، بعدما وجدت المحكمة أنه مذنب في جرائم "عصيان الحاكم والسعي لإزالة شرعيته"، و" إهانة القضاء والتشكيك في نزاهة القضاة"، و" تأسيس منظمة غير مرخصة"، و" الإضرار بسمعة الدولة من خلال التواصل مع المنظمات الدولية" و" إعداد وتخزين وإرسال المعلومات التي تضر النظام العام" (انظر التحرك العاجل 98/14، // [https:// www.amnesty.org/en/documents/mde23/1546/2015/en/](https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/1546/2015/en/)).

الناشط الحقوقي عيسى النخيفي، وعضو " الجمعية السعودية لحقوق المدنية والسياسية"، تم اعتقاله منذ 15 سبتمبر/ أيلول 2012، ويقضي الآن عقوبة بالسجن لمدة ثلاث سنوات أصدرتها " المحكمة الجنائية المتخصصة" في 29 أبريل/ نيسان 2013، و أساس ذلك انتهاكه المادة 6 من قانون الإنترنت في المملكة

العربية السعودية (انظر التحرك العاجل 35/15،

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/0017/2015/en/>

الدكتور زهير كتيبي، من أبرز الكتاب السعوديين والمعلق والناقد، فقد أخذ من منزله في مكة المكرمة في 15 يوليو/ تموز 2015 على أيدي أفراد من قوات الأمن. وتعرض للضرب أثناء الاعتقال وتم نقله إلى ثلاثة أماكن مختلفة، حيث تم استجوابه. ولم توجه إليه أي اتهامات حتى الآن. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه من المرجح قد اعتقل بسبب تصريحات أدلى بها في 25 يونيو/ حزيران 2015 في البرنامج التلفزيوني " في الصميم"، على القناة الفضائية " روتانا خليجية"، وانتقد فيها القمع السياسي في المملكة العربية السعودية ودافع عن الإصلاحات بما في ذلك تحويل النظام السياسي في البلاد إلى ملكية دستورية (انظر UA 188/15، <https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/0017/2015/en/>).

مزيد من المعلومات عن UA: 102/14 رقم الوثيقة MDE 23/2663/2015: تاريخ الإصدار: 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2015